

هل نحتاج لمستبد .. حتى لو كان عادلا؟

محمود الورداني*

في أعقاب ثورات الربيع العربي، أطلت من جديد فكرة المستبد العادل، وهي فكرة لم يتوقف عالمنا العربي على الانشغال بها بين الحين والآخر، باعتبارها حلا للمشاكل التي تواجه شعوبنا.. سوف أحاول في السطور التالية أن أتبعها وأفحصها وأناقش ماورد حولها هنا وهناك.

لنبدأ بأشهر من أطلق عليه هذا التعبير عربيا، وهو جمال عبد الناصر طبعاً. ففي رواية توفيق الحكيم الشهيرة "عودة الروح"، توقف الكثيرون عند جملة "الكل في واحد" الواردة فيها. وهناك ما يشبه الإجماع على أن المقصود بالكل: الشعب، أما كلمة الواحد فقد اختلف دارسو أدبه حولها. هل المقصود بها الوطن أم الزعيم؟.. وعندما ذكر جمال عبد الناصر أكثر من مرة أنه قرأها وتأثر بها، بات المعنى الأخير هو الأكثر ترجيحاً.

ولما كانت رواية عودة الروح صدرت طبعها الأولى عام ١٩٣٣، فلا شك أن عبد الناصر قرأها في مطلع شبابه، وأغلب الظن أنها حفرت بصمات عميقة في وجدانه. والرواية- كما هو معروف- تتخذ من ثورة ١٩١٩ في مصر مسرحاً لها، وتنادي بمستبد عادل يعيد الروح لهذا الوطن، ويلتف حوله الجميع، بوصفه عادلاً ومستبداً معاً، وهي معادلة بالغة الصعوبة، إلا أنها كانت المعادلة الوحيدة - آنذاك - التي يمكن الركون إليها، حسبما رأى الحكيم.

على أي حال، وبحثا عن تأصيل نظري للفكرة يجب العودة إلى الوراثة. وحسبما أشار أحمد صادق سعد في كتابه "تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي" الصادر عام ١٩٧٩ عن دار ابن خلدون، فإن الحضارات الشرقية عموماً، تميّزت منذ فجر التاريخ، بما أطلق عليه "الطغيان الشرقي"، ويحدد

* كاتب من مصر

معناه بأن "الدولة في أشكالها البدائية تجسدت في ذات الملك أو السيد الأعلى، وبدت أعمالها وكأنها نابعة من إرادته الشخصية فقط".

وينقل صادق سعد عن كتاب لكارل فيتفوجل عنوانه "الطغيان الشرقي" أن النظم المائية التي أسست حضارات في بلدان عديدة مثل مصر والمكسيك وبيرو والعراق والهند والصين، لم يكن ممكنا لها أن تستقر وتنمو هذا النمو الهائل، إلا من خلال حكام أقوياء يستطيعون فرض أوامرهم للسيطرة على الأنهار، بوصفها شريان الحياة في كل حضارة من الحضارات السابق الإشارة إليها.

وفي هذا السياق، من المؤكد أن الحاكم أو الملك كان يأمر وكلاءه بتعبئة عمالة ضخمة، لتنظيم الري مع إيجاد تقسيم جيد للعمل، وهو ما لم يكن ممكنا إلا بوجود سلطة مركزية طاغية، وهو الأمر الذي لم يحدث في البلدان المعتمدة على ماء المطر. وهكذا مارس الحاكم سلطة غير محدودة على الكادحين، وهكذا أيضا تطورت تلك السلطة ورفعت إلى مصاف الآلهة.

على ذلك النحو يمكن تفسير بناء المعابد الهائلة التي لم تزل آثارها قائمة حتى الآن، فمثل تلك المعابد كانت تحتاج إلى سيطرة على أعداد ضخمة من الأيدي العاملة، مع قدرة عالية على التنظيم واستخدام السجلات المحاسبية ونظم المراقبة واللوائح والقوانين. وبينما بادر التجار بإقامة الاتصالات البريدية المنتظمة في أوروبا ذات المجتمعات اللامركزية، توّلت الدولة في الحضارات المائية تنظيم البريد. هذا بالإضافة إلى أن الدولة الثابتة الأركان في الحضارات المائية تحتاج إلى موظفين ثابتين، لذلك حكم الملك من خلال مجموعة من الإداريين الذين يسيطرون على أغلب النشاط السياسي و الاقتصادي والديني، وهو ما حال دون بلورة قوى أخرى في المجتمع ذات نفوذ كاف في مواجهة سلطة الملك.

وقد ذكر فيتفوجل بالنص، حسبما أورد صادق سعد في كتابه السابق الإشارة إليه أن الطغيان الشرقي "لايسمح بوجود سياسي غير حكومي، وفي التحليل الأخير، الحكومة المائية (أي تلك المنتمية للحضارات المائية) هي حكومة تعتمد على التخويف "ويضيف" وهكذا تصبح الدولة أقوى من المجتمع وترفض رقابته، كما أنها لا تسمح بنمو دين غير دينها".

والحال أن المستبد لم ينشأ من الفراغ، ومنذ اللحظة الأولى في المجتمعات المائية، كان وجود المستبد - وهو ليس عادلا على الأرجح- مرتبطا بمجموعة من الموظفين الكبار أعضاء الأرسقراطية ممن يتمتعون بامتيازات يمنحها لهم الملك.

في هذا السياق، بادر عدد من علماء الاجتماع والمفكرين الاقتصاديين - وخصوصا الماركسيين- بطرح نمط جديد للإنتاج أطلقوا عليه "نمط الإنتاج الآسيوي"، استغرق مرحلة كاملة من نشوء وتكوّن

الحضارات المائية التي حكمها الاستبداد الشرقي، مما شكّل دعائم مجتمع مختلف عن المجتمع المعتمد على ماء المطر، مجتمع مرهون استقراره بمستبد، وليس ضروريا ولا مهما أن يكون عادلا أو ظالما!

وفي ظل ذلك النمط اكتشفت الأدوات الزراعية مثل المحراث الخشبي وتربية الحيوانات الأليفة وفنون العمارة والتشييد، إلى جانب اختراع الكتابة وظهور العُملة والأديان.. أي ان التحول إلى الزراعة المسقّرة المعتمدة على شبكة منتظمة مركزية تحقق أقصى استفادة من ماء النهر، أطلق في حقيقة الأمر قوى إنتاجية جديدة.

وفي ظل ذلك النمط أيضا، تقدم بلاد ما بين النهرين أحد نماذج نمط الإنتاج الآسيوي، حيث تشير الأساطير البابلية إلى أن الملك سارجون مؤسس الأسرة الأكادية، اعتمد على الشعب في مقاومته للغزو الأجنبي، وفي الوقت نفسه قام بالقضاء على معارضة الأرسقراطية القديمة المحلية (حوالي ٢٣٠٠ ق.م)، وأصبح يمثّل في شخصه وحدة البلاد. لذلك حصل على سلطات هائلة، سواء لسيطرته على النهر أو لكونه الكاهن الأعلى. وتوالت أسر حاكمة عديدة بعد ذلك، لكن الملك كان ضرورة وأساسا لأي نظام، ودائما ما يمنح نفسه سلطات واسعة، ودائما مستبدا سواء كان عادلا أو ظالما!

من جانب آخر، يؤكّد باري ج كيمب في كتابه "تاريخ حضارة" الذي ترجمه أحمد محمود و صدر عن المركز القومي للترجمة في مصر أن التواصل المنتظم للملكية في مصر هو الصورة الرئيسية التي تخيلها المصريون للماضي مهما كانت تلك الصورة. لذلك احتفظوا بقوائم للملوك الراحلين التي يعود أغلبها إلى الدولة الحديثة، أي بعد تراكم ألف وخمسمائة سنة من استقرار الملكية. ويضيف كيمب أن ممارسة تقديس الأسلاف الملكيين، وتكرار أسمائهم في قوائم مختلفة تعود لعصور متباينة من التاريخ المصري القديم، إنما يؤكّد الدور المركزي للمستبد الأعلى، ومن اللافت للنظر أن ملوك القوائم اشتركوا في لقب واحد، فجميعهم ملوك الوجهين القبلي والبحري، وهما التقسيمان النموذجيان للوادي والدلتا، كتعبير قوي عن الوحدة المتجسدة في شخص الملك الإله.

وفي العصور التالية، بعد ظهور الإسلام مثلا، لعبت الخلافة الإسلامية دورا أساسيا في صياغة مفهوم جديد ومختلف للمستبد الذي سبق أن رأيناه في الحضارات المائية. وكان الصراع السياسي، وليس الديني، بين الخليفين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، أفضى إلى مزيد من الاستبداد في أعقاب الفوضى والاضطراب السائدين بعد قتل عثمان وانتقال الخلافة إلى علي. واشتد الصراع ووصل إلى حمل السلاح، واندلعت معارك طاحنة على النحو المذكور في مصادر التاريخ الإسلامي بين شيعة علي وشيعة عثمان، حسبما أورد الأصفهاني مثلا في مقاتل الطالبين، والطبري في تاريخه المعروف.

وبعد اتساع الأراضي التي فتحها المسلمون ودخول أمم الأرض في الدين الجديد، اتجهت الخلافة الأموية إلى مزيد من الاستبداد، وحكم بنو أمية بالسيف وحده. أما انتقال الخلافة إلى العباسيين، وفق ما ذكره صادق سعد في كتابه المشار إليه، فلم يكن مجرد تغيير للأسرة المالكة الحاكمة، بل كان ثمرة لثورة حقيقية قادها الموالي والتجار والحرفيون ضد الارستقراطية العربية ومماثلة من استبداد.

ليس المقصود في الدراسة التي بين يدي القارئ السرد التاريخي، أو إعادة قراءة التاريخ إلا من زاوية محددة، هي تتبع الاستبداد ومحاولة تقصي مساره، لذلك أنتقل بسرعة للفترة التالية التي شهدت تمزق الخلافة الإسلامية ونشوء دويلات وأسر حاكمة في أرجاء العالم الإسلامي، ساد فيها الحكم المطلق والاستبداد - دون عدل غالبا. فعلى سبيل المثال حكم المماليك مصر والشام والجزيرة العربية حكما مطلقا مستبدا. صحيح أنهم كانوا محاطين بالأعداء المتحيين لأي فرصة للانقضاض والتهام أجزاء من أراضي المسلمين، وهو ما حدث بالفعل حيث أقام الصليبيون مستعمرات راسخة في أجزاء من فلسطين والشام عموما، لكن الاستبداد بات هو النظام المعمول به في الحرب والسلم على السواء، ويحفل التاريخ المدون بالكثير من حوادث وأشكال الاستبداد لفظ لأمرء وسلطين المماليك، في ظل وجود قوة سياسية وعسكرية وحيدة تحكم بالسلطة المطلقة للسلطان، وفي ظل عدم وجود قوة أخرى توازن تلك السلطة.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الخليفة منذ بداية نظام الخلفاء ظل هو الحاكم بأمره، فلم تكن هناك أشكال من المجالس والهيئات التي تستطيع مناقشة أو فرض سياسات وأوامر الخلفاء، وهو مالم يكن مقصورا في حقيقة الأمر على الخلافة الإسلامية، لأن الاستبداد والحكم المطلق كان سمة أساسية لكل النظم الإقطاعية في أرجاء العالم طوال حقب عديدة، ليس في الشرق فقط، بل في الغرب أيضا. بعد هذا العرض شديد الإيجاز لتاريخ الاستبداد، لابد من الإشارة إلى واحد من أشهر المستبدين، وهو محمد علي باشا، الذي حظى بهالة من السحر والتألق، رفعته إلى مرتبة الأسطورة. كان محمد علي، كما هو معروف، مجرد ضابط من ضباط الفرقة الألبانية التي وصلت إلى مصر لفرض الأمن والسيطرة من جانب السلطان العثماني، عشية رحيل قوات الحملة الفرنسية عائدة إلى بلادها بعد احتلال دام بين ١٧٩٨ و ١٨٠١ م . ثم قام السلطان العثماني بتعيين محمد علي قائدا للقوات التي أرسلها لإعادة السيطرة، غير أن محمد علي استطاع أن يتسلل إلى مشايخ الأزهري، نخبة البلاد في ذلك الحين، ووثق علاقاته بمختلف القوى والتيارات الناشطة في وطن تم احتلاله لأكثر من ثلاث سنوات، قام المصريون خلالها بعدد من الثورات العنيفة ضد الاحتلال، مما خلق حراكا سياسيا واجتماعيا طوال فترة الاحتلال، خصوصا أن بونابرت، قائد الحملة، كان يحمل معه مشروعا سياسيا

مثل أول احتكاك مباشر وعنيف بين الغرب، الذي كان بونابرت ممثله وممثل الثورة الفرنسية في الوقت نفسه، وهي التي حملت شعارات الحرية والديمقراطية والمساواة. وفي هذا السياق قام بونابرت بإنشاء مؤسسات تمثيلية مثل الديوان في مصر، لكنها كانت مؤسسات كاريكاتورية لم تنجح في الصمود طويلا.

أما محمد علي فقد انعقد إجماع المشايخ على اختياره واليا، ومن ثم بقية الطوائف المؤتمرة بأمر المشايخ، بل إن المصريين ثاروا على السلطان العثماني، ورفضوا تعيين الوالي الذي قرر السلطان تعيينه، ورفضوا محمد علي فرضا على السلطان، وهو أمر كان في ذلك الحين متجاوزا لكل ماهو مستقر من شرائع وتقاليد وأعراف، فالشعب لم يكن من شأنه اختيار حكامه، فضلا عن أن رفض قرار السلطان كان له اعتباره الديني، لأنه خليفة المسلمين وليس مجرد سلطان.

على أي حال لم يعرف التاريخ العربي الحديث منذ حملة بونابرت وحتى جمال عبد الناصر حاكما مثل محمد علي، فقد شهدت البلاد في عهده نهضة عمرانية وزراعية وصناعية وعسكرية وعلمية لم تتحقق من قبل، كما بنى جيشا عصريا لم تتوقف انتصاراته وفتوحاته إلا عندما دق أبواب القسطنطينية مقر السلطان العثماني، وواجهته قوات التحالف الدولي الأوربي، وأجبرته إجبارا على العودة والبقاء داخل حدود مصر.

وإذا كان أغلب المستبدن طغاة، وتتراوح درجات طغيانهم وسيطرتهم وقمعهم لشعوبهم بالاعتماد على قوة أمنية قوية مسيطرة، إلا أن محمد علي أضاف إلى طغيانه إحساساً قوياً بضرورة بناء دولة عصرية حقيقية، ولذلك شهدت البلاد في عهده ما لم يتحقق في مصر أبدا حتى استيلائه على السلطة، فقد أرسل البعثات العلمية لأوروبا، وشيد سلسلة من الجسور والقناطر لضبط مياه النيل، وأدخل محاصيل جديدة استورد بذورها خصيصا، وبادر بإقامة عدد من المصانع التي كان أغلبها لسد احتياجات الجيش، واستعان بخبراء - فرنسيين في معظمهم بسبب العلاقات التقليدية مع فرنسا في أعقاب حملة بونابرت- وأنشأ مدارس نظامية وعسكرية. لم يكن محمد علي يملك السلطة وحدها، بل يملك أيضا الأرض وما عليها، وتصرف على هذا الأساس، أي بوصفه يدير مؤسسته الخاصة التي يملكها، ولذلك أصر في المعاهدة التي وقّعها مع التحالف الدولي، في أعقاب المعارك الي خاضها ضد السلطان العثماني، على أن تكون مصر ولاية له ولأبنائه من بعده!

من جانب آخر يكاد يكون متفقاً عليه بين المفكرين والفلاسفة أن التطور السياسي والاجتماعي لدول أوروبا انتهى في بدايات الثورة الصناعية إلى فصل الدين عن الدولة، ونزع اختصاصات الكنيسة لصالح مؤسسات الدولة، مما أتاح الفرصة لتطور تلك المؤسسات لتصبح مؤسسات مدنية

وليست دينية، لذلك تطورت الأخيرة وتمت مستقلة عن المؤسسة الدينية، التي أمست اختصاصاتها محصورة في الشأن الديني وحده.

ويرى هؤلاء المفكرون أن هذا التطور لم يحدث في الحضارات المائية، وظل الشأن الديني مهيمنًا ومسيطرًا، وعندما جاء الإسلام كانت شؤون الحكم مرتبطة بالعقيدة، مما منع تطور المؤسسات التمثيلية بعيدا عن سلطة الحاكم.

ولما كانت وظيفة المؤسسات التمثيلية مراقبة الحاكم والحدّ من سلطاته والفصل بين السلطات المختلفة، وبالتالي تقليل سلطات المستبد لصالح تحقيق العدل، فإن استبداد الحاكم وقبضته المطلقة على السلطات المختلفة ازدادت إلى هذا الحد أو ذاك، وفي أغلب الأحيان اعتمد المستبد على دعم المؤسسات الدينية له.

ومثلما بدأت هذه المحاولة التي بين يدي القارئ بالإشارة للدور الذي لعبه توفيق الحكيم بروايته عودة الروح الصادرة عام ١٩٣٣ في التأسيس لفكرة المستبد العادل، أؤكد أنه واصل تأصيله في أعماله التالية مثل "براكسا أو مشكلة الحكم" ١٩٣٩ و"شجرة الحكم" ١٩٤٥.

ويستند غالي شكري في كتابه "المثقفون والسلطة في مصر" الصادر عن دار أخبار اليوم عام ١٩٩١، إلى مقال نشره الحكيم عام ١٩٣٨ عنوانه: "لماذا أنتقد النظام البرلماني؟" في تحليل مواقف الحكيم تجاه المستبد العادل، كتب الحكيم "إن كل البلاء الذي نحن فيه ناشئ من نظامنا السياسي بوضعه الحالي" ويضيف: "الرأي عندي في علاج كل هذا الأمر، موكل بتغيير عام يحدث في محيط المجتمع المصري من جميع نواحيه، أن الفساد جاء من عاصفة جامحة لمبادئ شوّهت وأسيء فهمها، والعلاج يكمن في عاصفة أخرى جامحة من المبادئ تهبّ فتقيم ماوقع".

وسرعان ماجأت العاصفة في يوليو ١٩٥٢. وهنا يقرر غالي شكري أنه عندما صدر قرار بفصل توفيق الحكيم من عمله كمدير لدار الكتب، في حركة التطهير في بداية الثورة، سارع ضباط يوليو بطرد الوزير الذي أصدر القرار. وفيما بعد أعلن عبد الناصر أنه تأثر برواية "عودة الروح"، ومنح صاحبها أرفع وسام في الدولة، وحاول مسؤول المراسم تنبيه عبد الناصر إلى أنه من المستحيل بروتوكوليا منح الحكيم هذا الوسام لأنه لا يُمنح إلا لرؤساء الدول، أصرّ عبد الناصر معتبرا أن الحكيم لا يقل مكانة عن رؤساء الدول.

على أي حال، وبعد كل هذه السطور السابقة، التي حاولت فيها تقديم تاريخ موجز للمستبد: "هل نحتاج لمستبد حتى لو كان عادلا؟".